



كلية الشريعة - أيت ملول
ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⴷ ⴰⴳⴷⴰⴷ ⴰⴳⴷⴰⴷ
FACULTÉ CHARIAA- AÏT MELLOUL



فريق بحث الدراسات الشرعية تأصيل وتجديد

ينظم فريق بحث "الدراسات الشرعية تأصيل وتجديد" التابع لمختبر
"الاجتهاد المعاصر أسس وقضايا" بتعاون وتنسيق مع عمادة كلية
الشريعة بأيت ملول المؤتمر الدولي الأول حول المنازعات الأسرية
تحت عنوان:

الوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية وأدلة التأصيل والتقنين والفعالية والترفع



يومي 22 و 23 أبريل 2025م
بكلية الشريعة بالآدير

أرضية المؤتمر:

الحمد لله حمدا يليق بعظمته وكبريائه، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين.

يثير الوضع الحالي للعدالة في المنازعات المرتبطة بالحقل الأسري ببلادنا التساؤل حول جدوى الوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية، وبالأخص منها (التحكيم، والوساطة، والصلح)، ويدفع للتصدي جماعيا بالبحث والدراسة لقواعدها وأحكامها وإجراءاتها؛ لأن التحولات العميقة التي تشهدها بلادنا في مختلف المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية تحتم علينا أن نتجه بالدراسة الفقهية المتعلقة بالأسرة على مستوى الفقه المالكي المقارن بالمذاهب الفقهية في شقه القابل للتطبيق، وأيضا الدراسات القانونية المنفتحة على التجارب الدولية والممارسات الفضلى في المجال الأسري، نحو الآفاق الجديدة التي ظهرت على إثر هذه التحولات؛ وذلك حتى تأتي الدراسة بالفائدة المرجوة للأسرة المغربية، فلن تجدي الأبحاث الفقهية ولا القانونية ما لم تضع نصب أعينها الخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يتطور الفقه وينشأ القانون في ظلها، وتتجه إلى تقديم الصياغة الملائمة التي تترجم المطالب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، في الصورة المثلى التي تحقق التوازن والعدالة بين الناس.

فبالنسبة للتحكيم الأسري فقد كشفت ممارسته في الحقل الأسري عن العديد من الأخطاء الإجرائية والموضوعية، ولم تحقق المواد التي نصت عليه في ظل مدونة الأسرة الحالية النتائج المرجوة بشأن مقارنته، مما دفع بالعديد من الفقهاء إلى توجيه سهام النقد للتحكيم الأسري من خلال رصد الأوضاع التي يشهدها واقعه العملي، وهو ما يدفع بالباحث إلى الاقتراب من المشكلة، والتعريف بخلفياتها، لیتجه في البحث اتجاهها موضوعيا وإجرائيا، لعله ينجح في التركيز على مواطن الضعف والقصور؛ أملاً في المزيد من الأبحاث التي تتجه صوب تبني الحلول الملائمة فقها وتشريعا، بخصيص هذه الآلية التي حرص القرآن الكريم على التأكيد على جدواها في الحقل الأسري وأهميتها.

وأما الوساطة الأسرية الاتفاقية فبالرغم من أهميتها كوسيلة بديلة لفض المنازعات الأسرية، إلا أنها لم تفعل بالشكل المطلوب، وبقيت رهينة ممارسات فردية وفتوية لا تتمتع بالمعرفة ولا بالتكوين اللازمين للنهوض بأوضاعها، وبممارستها أحيانا من لا صلة لهم بواقعها الموضوعي والإجرائي، كما أن تنظيمها لم يكن بالشكل المطلوب، لا في القانون رقم 08.05 المنسوخ ولا

في ظل القانون الحالي رقم 17. 95 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، وفضلا عن ذلك فإن المادة 56 من قانون التنظيم القضائي الجديد لم يتم تفعيل مقتضياتها بشأن هذه الوسيلة حتى الآن.

وأما الصلح الأسري فبالرغم من تنظيم بعض أحكامه في مدونة الأسرة الحالية إلا أن تطبيقها لم يستطع تلبية متطلبات العدالة التصالحية الأسرية بالشكل الفعال.

وإذا كان من خلاصة يمكن أن نخرج بها في هذه العجالة التي نحاول من خلالها أن نشخص وضعية الوسائل البديلة بشأن المنازعات الأسرية في ماضيها وحاضرها أملا في الاهتمام بحلول ناجعة بشأن مستقبلها، فإنه يصعب التصديق والتسليم بأن تطور التحكيم والوساطة حقق نتائج تذكر في المجال الأسري ببلادنا حتى الآن، فلا تزال التطورات تحيط بكثير من قواعدهما وأحكامهما في كثير من بلدان العالم التي نحتاج أن نستفيد من بعض تجاربها وأهدافها ومبادراتها في هذا المجال.

أهداف هذه المبادرة:

نود من خلال هذه المبادرة فتح المجال أمام الباحثين المتخصصين من المغاربة وغيرهم من الدول الأجنبية للمساهمة بتحليلاتهم، وعمق تفكيرهم، وجهودهم البحثية حول أحد العناوين المدرجة ضمن المحاور ذات العلاقة بشأن الوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية، بهدف جمع مادة علمية لعقد مؤتمر دولي حول المنازعات الأسرية، تطبع أشغاله قبل انعقاده في مؤلف جماعي مرجعي أكاديمي محكم، يكون جادا في استثمار المعارف الفقهية والقانونية والاجتماعية التي لها صلة بالوسائل البديلة لحل النزاعات الأسرية.

كما تأتي هذه الدعوة لهذا المؤتمر بغية دراسة أحكام قانون التحكيم والوساطة الاتفاقية المغربي الجديد رقم 95.17 مدعوما بما سطرته أنامل فقهاءنا الأجلاء، وما رسخته اجتهاداتهم في مجال التحكيم والوساطة والصلح لتأصيل الموضوع، وتدعيم ممارسته النظرية والعملية بالنصوص الشرعية والقواعد الفقهية والنوازل والفتاوى والأقضية، ومناهج المحكمين والوسطاء، للمساهمة في تحسين إطاره التشريعي ليساهم في حماية الأسرة، وليكون ذلك عوناً للدارسين والممارسين وكافة المهتمين بالشأن الأسري؛ من قضاة ومحامين وعدول وكافة المتدخلين في هذا المجال الحيوي والهام ببلادنا الذي يقود ورش إصلاحه أمير المؤمنين - حفظه الله - بإرشاداته النيرة وتوجيهاته السديدة.

ونروم أيضا أن يسهم انعقاد هذا المؤتمر وهذا المؤلف الذي سينبثق عنه في وضع خريطة طريق للدارسين والممارسين لهذه الوسائل، وكذا لطلبة كليتي الشريعة والحقوق لإنجاز أبحاثهم واستكمال تكويناتهم؛ بأن يكون مرجعا هاما ودليلا لا يستغني عنه ممارس لهذه الوسائل البديلة الأسرية من أجل المساهمة في مواكبة الأسرة وتوفير مزيد من الحماية لكل عناصرها ومكوناتها.

محاوالمؤتمر:

يثير موضوع هذا المؤتمر بعض الإشكاليات الكبرى المتمثلة أساسا في بحث مختلف الوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية، ومحاولة إماطة اللثام عن فلسفتها، وأصولها الشرعية، وأسسها التشريعية، وإجراءاتها التنظيمية، ومعرفة طبيعتها، ونطاق إعمالها، ومدى مراعاة المشرع المغربي لبعض خصوصياتها، وإلى أي حد يمكن الانفتاح على تجارب بعض الأنظمة المقارنة في هذا المجال.

وانطلاقا من هذه المرجعيات والتصورات والإشكاليات والتساؤلات، نقترح على السادة الباحثين المهتمين بالوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية داخل الوطن وخارجه، وندعوهم إلى المشاركة في هذا المؤتمر بورقة بحثية قابلة للتحكيم من لدن لجنة علمية مختصة، تعالج ما سبق أن أشرنا إليه من عناصر، وتغني الموضوع بتحليلات جديدة مبتكرة، سواء في الجانب الموضوعي أو الإجرائي الذي له صلة بالموضوع وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: النصوص والتشريعات والفلسفات والمصادر التي تؤطر الوسائل

البديلة لحل المنازعات الأسرية.

- اتساع نطاقات المنازعات الأسرية، الأسباب والآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لظهور الخلافات الأسرية ودور الوسائل البديلة في حلها.
- تطور الوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية في المجتمعات القديمة والحديثة، وأهم التحولات التي عرفتها هذه الوسائل مع تطور القوانين والتشريعات الوطنية والدولية.
- النصوص الشرعية وتفسير العلماء والقواعد الفقهية التأسيسية والفتاوى والأعراف والنوازل التطبيقية الداعمة والمؤطرة لفاعلية الوسائل البديلة لحل النزاعات الأسرية.
- موقف الفقه الإسلامي من الوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية، ودوره في تعزيز الاستقرار الأسري.
- المواثيق والاتفاقيات الدولية والنصوص التشريعية الداخلية والأجنبية المنظمة للوسائل البديلة لحل النزاعات الأسرية ذات العلاقة بحماية الأسرة، قراءة في أهم المستجدات والاقتراحات.
- دور القواعد الفقهية والاجتهاد القضائي في توجيه الوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية وفقا لنية الأطراف ومصالحهم المشتركة، مع مراعاة الأحكام الشرعية.

المحور الثاني: قراءات نقدية وتصحيحية للتفسيرات والتشريعات الوطنية والدولية التي تنظم الوسائل البديلة الأسرية .

- قراءة نقدية للتحكيم والوساطة الاتفاقية الأسرية في المسطرة المدنية الصادرة سنة 1974 وفي المشروع الحالي لها، وفي قانون التنظيم القضائي، ومدونة الأسرة.
- أهم الإشكالات الموضوعية والإجرائية بخصوص القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة وفعاليتها تجاه توفير الحماية للأسرة من شبح الطلاق.

المحور الثالث: التحكيم الأسري: الأسس الشرعية والتشريعية والدعوة لتحسين الإطار التشريعي وسبل الأعمال ونطاقه وكفاءة المعالجة.

- مفهوم التحكيم الأسري في الفقه المالكي والتشريع المغربي المقارن وتأصيله وخصائصه وتمييزه عن الأنظمة المشابهة له ومزاياه.
- اقتراحات قابلة للتطبيق والممارسة بشأن توسيع نطاق تطبيق التحكيم من حيث الأشخاص ليشمل التحكيم الأسري.
- هيئة التحكيم الأسرية في ضوء التعديل المرتقب لمدونة الأسرة؛ أنواعها وشروط انعقادها وتعيينها وحقوقها وواجباتها وإشكالية التكوين والاختصاص والإلزام والمراقبة.
- عقد التحكيم الأسري وشروطه وإجراءاته ومدى قابلية إدراج شرط التحكيم أو مشاركته في عقد الزواج أو في عقد منفصل عنه.
- اقتراحات بخصوص تحرير الحكم التحكيمي الأسري وذكر بعض خصوصيته التي قد تميزه عن الحكم التحكيمي في مجالات أخرى.
- تكوين المحكمين الأسريين (الشروط والكفاءة والخبرة والجنسية دراسة استشرافية).
- الدور المفترض لرؤساء المحاكم في تعيين الهيئة التحكيمية الأسرية وتوجيهها وإنهاء مهمتها وتمديد أجل إصدار الحكم التحكيمي الأسري والأمر بإنهاء إجراءات التحكيم الأسري وتأويل الحكم التحكيمي وإعطاء الصيغة التنفيذية له قياسا على التحكيم في مجالات أخرى.

المحور الرابع: الوساطة الاتفاقية الأسرية: الإطار المفاهيمي والمرجعي والتاريخي وطرق تحسين الإطار التشريعي وسبل التفعيل والتنفيذ.

- مفهوم وتأصيل الوساطة الاتفاقية في الشرع والعرف والقانون، وخصائصها وتمييزها عن الأنظمة المضارعة لها ومزاياها.
- الملاءمة السوسيوثقافية للوساطة الأسرية بالمغرب.
- مأسسة الوساطة الأسرية من خلال التجارب الدولية.
- أساس إمكانية تقرير إلزامية المرور عبر الوسيط الأسري قبل اللجوء للدعوى الأسرية وأركان وشروط عقد الوساطة الاتفاقية الأسرية وحججه وآثاره.

- الوسيط والتزاماته وشروطه وحقوقه وواجباته ومراحل جلسات الوساطة وحق الأطراف في اللجوء إلى القضاء مع وجود اتفاق الوساطة.
- الوسيط الأسري وإشكالية التنظيم والتكوين والمراقبة.
- التحكيم الأسري والوساطة الأسرية المتعلقة بمغاربة العالم ودور السفارات والقنصليات في تفعيلها.
- دور رؤساء المحاكم في إعطاء الصيغة التنفيذية للصلح المبرم في إطار الوساطة الاتفاقية الأسرية قياسا على الوساطة الاتفاقية في مجالات أخرى.
- دور المساعدين الاجتماعيين في ممارسة الوساطة الأسرية طبقا لمقتضيات المادة 56 من التنظيم القضائي الجديد.
- مدى إمكانية تفعيل دور المفوضين القضائيين في القيام بالتسوية الودية المتعلقة بأموال الزوجين.
- دور مبادرات المجتمع المدني والجمعيات والمراكز في تفعيل الوساطة الأسرية.
- الدعوة إلى إنشاء المعهد العالي للوسائل البديلة لحل المنازعات الداخلية.
- **المحور الخامس: الصلح في المادة الأسرية في ضوء التعديلات المرتقبة لمدونة الأسرة.**
- مفهوم الصلح الأسري وفلسفته في ضوء الفقه المالكي والتشريع المغربي والأنظمة المقارنة.
- تأصيل الصلح الأسري وخصائصه، ونطاقه، وتمييزه عن الأنظمة المضارعة له، ومزاياه في الحد من التفكك الأسري.
- تكوين عقد الصلح الأسري وأركانه وشروطه ومسطرة القيام به في الفقه المالكي والتشريع المغربي وفي الأنظمة المقارنة.
- الصلح الأسري القضائي، عناصره وأركانه وشروطه وإعماله، وإجراءاته المتعلقة بالتبليغ وإشكالية الحضور الشخصي خصوصا للمغاربة المقيمين بالخارج.
- دور المجالس العلمية المحلية في تفعيل أدوات العدالة التصالحية من خلال اقتراح بعض الحلول الواقعية والمنتجة.
- دور الأطباء النفسانيين في المساهمة في تفعيل الأنظمة التصالحية في التعديل المرتقب لمدونة الأسرة.
- رهانات الدور القضائي الجديد المفترض في ظل التعديل المرتقب لمدونة الأسرة بخصوص ممارسة ومراقبة وتفعيل الصلح في النزاعات الأسرية.
- دور مؤسسة قاضي الصلح في السهر على تفعيل وتنفيذ مختلف الإجراءات والتدابير والالتزامات المترتبة عن ممارسة مختلف الوسائل البديلة لحل النزاعات الأسرية.
- دور النيابة العامة في الصلح الأسري من خلال تفعيل العقوبات البديلة بالنسبة للزوجين

وتوسيع وتبسيط مسطرة الصلح في الجناح المتعلقة بهما، وعقلنة أساس تقدير العوض لجبر الضرر المادي والمعنوي لحماية الأسرة من التفكك.

- دور المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة المنصوص عليه في المادة 33 من الدستور في تفعيل الأنظمة التصالحية الأسرية.

المحور السادس: رؤية استشرافية لدور الوسائل البديلة الأسرية في حماية الأسرة وتحقيق العدالة الأسرية.

- مدى استعداد الجامعة المغربية ووزارة العدل والسلطة القضائية ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة لبلورة أفكار جديدة، وحلول مبتكرة؛ من أجل تفعيل الأمثل للتحكيم والوساطة الأسرية.
- دور الجامعة المغربية في مواكبة الأسرة من خلال تفعيل التكوينات في الجامعات والمعاهد المغربية والأجنبية، وتوفير المصادر والمراجع المتعلقة بالوسائل البديلة لحل المنازعات الأسرية باللغة الأمازيغية واللغات الأجنبية للباحثين والممارسين.
- آفاق التعديلات المرتقبة لمواد مدونة الأسرة المتعلقة بالوسائل البديلة لحل النزاعات الأسرية.

شروط المشاركة في المؤتمر:

- أن يحمل البحث عنوانا من العناوين المدرجة ضمن أحد المحاور المحددة.
- أن يتصف البحث بالجدة والأصالة ولم يسبق نشره.
- إثبات لائحة المصادر والمراجع آخر المقال.
- أن يرسل الباحث ملخصا يحمل عنوانا من العناوين المدرجة ضمن المحاور المحددة يوضح من خلاله فكرة البحث والغاية منه، مع ذكر إشكالية البحث، والمنهج الذي ينوي اعتماده، وأهم مباحثه، على ألا تزيد كلماته على أكثر من 500 كلمة، مرفقا بموجز لسيرته الذاتية، يضمها أهم مؤلفاته ومقالاته المنشورة المحكمة في حدود صفحة واحدة على الأكثر.
- مراعاة ضوابط البحث العلمي المتعارف عليها أكاديميا؛ توثيقا ومنهجيا، ومضمونا.
- ألا يزيد حجم المقال عن 30 صفحة.
- نوع الخط المعتمد: traditional arabic بحجم: 16 في المتن، و12 في الهوامش أسفل كل صفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم العلمي من لدن لجنة المؤتمر.

مواعيد المؤتمر:

● آخر أجل لإرسال واستقبال ملخصات الدراسات/المقالات مع السيرة الذاتية: 03
دجنبر 2024

● إجابة أصحاب الملخصات المقبولة: 10 يناير 2025م

● آخر أجل لإرسال الدراسات /المقالات كاملة: 28 فبراير 2025م

● موعد انعقاد المؤتمر: 22 و 23 أبريل 2025م

ملاحظات هامة:

● أولاً: يشترط في الدراسة أن تدرج ضمن إحدى المحاور المشار إليها وأن تحمل إحدى العناوين المدرجة فيه دون تغيير.

● ثانياً: ترسل الدراسات /المقالات كاملة بصيغة word عبر البريد الإلكتروني الآتي:

co.monazaat2024@gmail.com

● ثالثاً: لا تتحمل اللجنة المنظمة تكاليف الإقامة والتنقل.

● رابعاً: تمنح شهادات المشاركة لكل باحث مشارك بورقة بحثية مقبولة من لدن لجنة التحكيم.

● خامساً: ستنشر جميع المشاركات المقبولة في مؤلف جماعي سيطلع قبل انعقاد المؤتمر.

● مكان انعقاد المؤتمر: كلية الشريعة بأيت ملول- أكادير - المملكة المغربية.

اللجنة العلمية للمؤتمر:

د.محمد أبو يحيى- د.عمر بوكطي. دة.مريم العبادي- د.محمد زنداك- د.عبد الرحيم الاسماعيلي- د.عبد العزيز أيت المكي- د. محمد بن التاجر- د.حسن القصاب- د.إبراهيم إيمون-د. عبد الرزاق أيوب- د.حسن تقي الدين- د.المدني الهرموش- د.محمد المدني السافري- د.محسن عبد الوهاب- د.مستور عبد العزيز- د. ابراهيم آيت وغوري- دة.حليمة المغاري- دة.السعدية أمغيرير- د.جعفر أبو القاسم- د.رشيد براضة- د.عمر السكتاني. - د.أحمد زندول- د.إبراهيم أمكور.

اللجنة التنظيمية

د.محمد أبو يحيى- د.عمر بوكطي- د.محمد زنداك. دة.مريم العبادي- دة.حليمة لمغاري- دة.السعدية أمغيرير.
د.جعفر أبو القاسم- د.إبراهيم أمكور- دة.خديجة توفيق- ذ.أيوب ناصر- ذ.عبد الحميد بولمان.

المشرف العام على المؤتمر:

- د. عبد العزيز بلاوي عميد كلية الشريعة بأكادير.

منسق لجن المؤتمر:

- د. العربي البوهالي. رئيس مختبر الاجتهاد المعاصر- د. محمد أبو يحيى. رئيس فريق الدراسات الشرعية

تنسيق المؤتمر:

- د. عمر بوكطي